وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 09 مارس 2023

أخبار الطاقة

أسعار النفط تتراجع وسط مخاوف رفع الفائدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط للجلسة الثانية على التوالي أمس الأربعاء مدفوعة بمخاوف من أن يؤدي المزيد من الزيادات الحادة في أسعار الفائدة الأميركية إلى الإضرار بالطلب، بينما تنتظر السوق مزيدًا من الوضوح بشأن المخزونات.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 22 سنتاً أو 0.3 بالمئة إلى 83.07 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 0730 بتوقيت جرينتش. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 34 سنتًا أو 0.4 ٪ إلى 77.24 دولارًا للبرميل.

انخفض كل من برنت وغرب تكساس الوسيط بأكثر من 3 ٪ يوم الثلاثاء بعد تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول بأن البنك المركزي قد يحتاج على الأرجح إلى رفع أسعار الفائدة أكثر من المتوقع استجابة للبيانات القوية الأخيرة.

وقالت تينا تينج، المحللة في سي ام سي ماركيت: «تعليقات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي باول على أسعار الفائدة» الأعلى لفترة أطول «أثارت الفزع في الأسواق وأرسلت الأصول الخطرة، بما في ذلك السلع، إلى الانخفاض الحاد خلال الليل».

وقالت تنغ إن انتعاش النفط لفترة قصيرة في وقت سابق يوم الأربعاء، قبل الانعكاس، ربما كان بسبب جني أرباح البائعين على المكشوف «حيث لم يتغير شيء بشكل أساسي». وقالت إن التجار ينتظرون أيضًا بيانات مخزون الخام من إدارة معلومات الطاقة الأميركية في وقت لاحق يوم الأربعاء، بعد أن أظهرت بيانات معهد البترول الأميركي انخفاضًا في مخزونات الخام للمرة الأولى بعد زيادة استمرت 10 أسابيع.

أظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي أن مخزونات الخام الأميركية تراجعت بنحو 3.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 3 مارس، وفقًا لمصادر السوق. في غضون ذلك، ارتفعت مخزونات البنزين بنحو 1.8 مليون برميل، فيما ارتفعت مخزونات المقطرات بنحو 1.9 مليون برميل، بحسب المصادر.

كما أدى ارتفاع الدولار إلى الحد من أسعار النفط. دفعت تعليقات باول الدولار الأميركي، الذي يتداول عادة عكسيا مع النفط، إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر مقابل سلة من العملات. ارتفع مؤشر الدولار الأميركي إلى 105.65، مرتفعًا 1.3 ٪ يوم الثلاثاء والأعلى منذ 6 ديسمبر. انخفض اليورو 1.28 ٪ إلى 1.0548 دولار.

وقال محللو أبحاث ايه ان زد في مذكرة للعملاء «أثار هذا مخاوف من ضعف الطلب في الولايات المتحدة». دفعت تعليقات باول الدولار الأميركي، الذي عادة ما يتداول عكسيًا مع النفط، إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر مقابل سلة من العملات.

وفي انسكابات النفط البحري الأميركي تعمل أطقم الطوارئ على تنظيف أكبر تسرب للنفط الخام في الولايات المتحدة منذ ما يقرب من عقد من الزمان، في أعقاب التسرب في خط أنابيب كيستون الذي تديره تي سي للطاقة في مقاطعة واشنطن الريفية، كانساس،

وقالت هيئة تنظيم خطوط الأنابيب الأميركية يوم الاربعاء إنها ستطلب من شركة تي سي إنرجي خفض ضغط التشغيل على أكثر من ألف ميل إضافي (1609 كيلومترات) من خط أنابيب كيستون الذي انسكب منه نحو 13 ألف برميل من النفط في المناطق الريفية، كانساس في ديسمبر.

أكمل مشغل خط الأنابيب الكندي إعادة تشغيل نقطة تحكم لخط الأنابيب البالغ طاقته 622 ألف برميل يوميًا إلى كوشينغ، أوكلاهوما، في 29 ديسمبر من العام الماضي، وأعاده إلى الخدمة بعد انقطاع دام 21 يومًا في أعقاب أكبر تسرب نفطي أمريكي في الولايات المتحدة في تسع سنوات.

وقالت الشركة الكندية الشهر الماضي إن مجموعة من العوامل، بما في ذلك ضغط الانحناء على الأنبوب وخلل في اللحام، ربما أدت إلى تسرب نفط كيستون، وتوقعت أن تبلغ تكلفة الحادث 480 مليون دولار.

وفـي صـادرات الديزل الروسـي، كانت موسـكو المصدر الرئيس للديـزل إلى أوروبا، وتمثّـل قرابة 60٪ من احتياجات القارة. وأدى الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على المشتقات النفطية الروسية إلى عرقلة حركة التجارة على نطاق واسع، ما أجبر موسكو على البحث عن عملاء جدد.

ووفقًا لبيانات تتبع ريفينيتيف، انخفضت تدفقات الديزل الروسي إلى أوروبا إلى 1.77 مليون طن خلال شهر فبراير. واتجه قرابة نصف هذه التدفقات إلى تركيا، في حين اتجه الباقي إلى مواقع مرتبطة بعمليات النقل من سفينة إلى أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، توجه روسيا بعض شحنات الديزل منخفض الكبريت من موانـي البلطيق إلى المغرب والجزائر وغانا والبرازيل. في مقابل ذلك، حلت واردات الديزل من الهند والمملكة العربية السعودية والصين والكويت وماليزيا محل الديزل الروسي في أوروبا.

شـهدت هوامش أرباح الديزل في أوروبا تراجعًا بنحو 30 دولارًا للبرميل، بعدما سـجلت مستويات قياسية عنـد 81 دولارًا للبرميـل خـلال شـهر أكتوبـر 2022، فـي ظل زيادة الـواردات والطقس المعتـدل. وقال أحد التجار إن الجميع لجأ إلى تخزين الديزل قبل دخول قرار الحظر حيز التنفيذ، ويبدو أن الطلب لم يتعاف بعد.

وتراجعت مخزونات زيت الغاز والديزل في منطقة أمستردام-روتردام-أنتويرب قليلًا في الأسبوع الماضي، لكن جاء ذلك عقب 4 أسـابيع من تحقيق المكاسـب، وفقًا لشـركة الاستشارات الهولندية إنسايتس غلوبال. على الجانب الآخر، تدفق الديزل الروسي إلى المغرب ضمن مساعي البلاد لتأمين احتياجاتها، بعدما شهدت أسعار الديزل قفزة غير مسبوقة خلال العام الماضي.

وأظهرت البيانات أن صادرات الديزل الروسي إلى تركيا والمغرب ارتفعت خلال العام الماضي، ومطلع عام 2023. تجاوزت إمدادات الديزل الروسـي إلى تركيا خلال شـهر ديسـمبر 2022، 750 ألف طن، في حين بلغ إجمالـي الإمـدادات نحـو 5.05 مليون طن خلال عام 2022، مقابل 3.99 مليون طن في 2021.

أمـا إمـدادات الديـزل الروسـي إلى المغـرب فقد ارتفعت إلـى 735 ألف طن خلال عـام 2022، مقابل 66 ألف

طـن فـي عـام 2021، وبلـغ إجمالي الصادرات منذ بدايـة عام 2023 قرابة 140 ألف طن. في الوقت نفسـه، صدّرت موسـكو الديزل إلى العديد من الدول الأفريقية، من بينها غانا والسـنغال وليبيا وكوت ديفوار، إلى جانب أوروغواي.

وأظهـرت بيانـات ريفينيتيـف في 6 فبراير 2022، أن صادرات الديزل الروسـي منخفـض الكبريت من ميناء بريمورسـك إلى المغرب وتونس وتركيا وصلت إلى 346 ألف طن، خلال المدة من 1 إلى 5 فبراير/شـباط.

بـدأت أوروبـا تطبيـق حظر واردات النفط الروسـي بدءًا من يوم 5 ديسـمبر2022، فـي حين دخل قرار حظر المشـتقات النفطية حيز التنفيذ يوم 5 فبراير2023. كما حددت مجموعة الـ7 ودول الاتحاد الأوروبي سـقفًا لأسعار النفط الروسي عند 60 دولارًا للبرميل، في حين بلغ سقف سعر الديزل من المصافي الروسي 100 دولار للبرميل.

وردًا على العقوبات الغربية، أعلنت موسـكو خفض إنتاج النفط الروسـي، وتعهّدت بتحويل الإمدادات إلى وجهات أخرى، تشمل دولًا في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه سـيتم حظر الدول التي تلتزم بسـقف السعر والعقوبات الأخرى من الحصول على الطاقة الروسية.

وعلـى الرغـم مـن هذه العقوبات، تدعي روسـيا زيادة في إنتاج النفط بنسـبة 2 في المائـة إلى 535 مليون طن متري، مع نمو الصادرات بنسبة 7 في المئة. وبالمثل، في عام 2022، زاد إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسـبة 8 ٪ إلـى 46 مليـار متـر مكعب، بينما ارتفـع إنتاج البنزين والديزل بنسـبة 4.3 ٪ و6 ٪ على التوالي. وعززت صناعات النفط والغاز معًا «عائدات الميزانية الروسـية في عام 2022 بنسـبة ٪28» أو 36.7 مليار دولار. ومن خلال ضرائب الغاز الطبيعي المسال وحدها، قد يزيد الكرملين إيراداته بمقدار 3.5 مليار دولار في عام 2023.

تزيد هذه الترتيبات من نفوذ الصين على موسكو، بدلاً من جعلها تابعة. على سبيل المثال، تتجاوز بكين بشـكل متزايد طرق التجارة البرية لروسـيا، وتأتي 56 في المئة من احتياجات الطاقة الصينية من الفحم. علاوة على ذلك، يمكن للصين أن تحصل على الوقود من دول أخرى في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق

الاكتفاء الذاتي من الطاقة وزيادة نفوذ القطب الشمالي.

وقد يصل الطلب على النفط هذا العام إلى مستوى قياسي، وقد لا يكون هناك ما يكفي من النفط لتغطية هذا الطلب لفترة أطول. ويبدو أن هذا هو جوهر عدد كبير من التقارير الإخبارية والتنبؤات الأخيرة حول مستقبل الوقود الأحفوري. وتم وضع توقعات الطلب لعام 2023 من قبل وكالة الطاقة الدولية، التي تناصر التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

إلغاء رسوم صادرات عشرة منتجات كيميائية خليجية يوفر 700 مليون دولار

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يعكف منتجو الكيميائيات في دول الخليج العربي على تطويع الصناعات البتروكيميائية والكيميائية لتلعب دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الدائري للكربون والذي تعتبره المملكة العربية السعودية حجر الأساس لبلوغ طموحاتها بالوصول إلى صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2060، في أكبر تحدٍ يتمثل في كيفية زيادة إمدادات الوقود الهيدروكربوني مع السعي في الوقت نفسه إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

جاء ذلك على إثر استضافة العاصمة العمانية مسقط للدورة الثالثة من منتدى الاتحاد الخليجي للبتروكيميائيات والكيميائيات «جيبكا» للقادة مؤخراً تحت شعار «آفاق الصناعة الكيميائية الخليجية في العام 2023 وما بعده»، وحضر المنتدى الذي استمر على مدار يوم كامل 78 قيادياً في مجال الصناعة قدموا من 59 شركة من المنطقة وخارجها لمناقشة أولويات صناعة البتروكيميائيات والكيميائيات خلال هذا العام والأعوام القليلة المقبلة.

وافتتحت وقائع المنتدى بكلمة ألقاها هلال الخروصي، الرئيس التنفيذي للتجارة والتكرير والتسويق في شركة او كيو، سلط من خلالها الضوء على أهمية حيادية الكربون، حيث قال: «يجب علينا تبني تحول الطاقة والبحث عن طرق لجعل عملياتنا أكثر استدامة. وهذا يعني استكشاف تقنيات جديدة، مثل التقاط الكربون واستخدامه، والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ودفع عجلة الابتكار».

وأضاف الخروصي: تلعب الصناعات البتروكيميائية والكيميائية دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الدائري. وهذا يعني تطوير منتجات قابلة لإعادة التدوير وتقليل النفايات والانبعاثات واستكشاف طرق جديدة لاستخدام النفايات الصناعية كمدخلات للإنتاج».

وبهذه المناسبة، قال د. عبد الوهاب السعدون، الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيميائيات والكيميائيات: «تناول المنتدى الثالث لقادة جيبكا بعضاً من أبرز المجالات ذات الأولوية التي تواجه قادة الصناعة الكيميائية في عام 2023 وما بعده، لاسيما التوقعات الاقتصادية العامة وحالة التجارة الدولية وعوامل النجاح لتحقيق التقدم في الانتقال إلى صافي الصفر قبل عام 2050».

وأضاف السعدون: «كان الحدث بغاية الأهمية بالنسبة للصناعة لأنه شكل منصة مثالية جمعت القادة والرؤساء التنفيذيين للشركات الأعضاء في الاتحاد من جميع أنحاء المنطقة لمناقشة وتحديد أوليات الصناعة على المدى القريب وأتاح لهم فرصة للتواصل وتبادل الأفكار والخبرات. ولقد كان مستوى المعرفة والرؤى التي تم تبادلها في منتدى جيبكا للقادة هذا العام استثنائية بكل المقاييس، وأنا على ثقة أن قادة صناعتنا على استعداد لمواجهة التحديات الماثلة وتحويلها إلى وفرص سانحة للنمو والازدهار».

في وقت، تستمر الصناعية الكيميائية الخليجية في توجهها في الغالب نحو التصدير مع تضاعف إيرادات الميزان التجاري تقريباً بين عامي 2020 و2021، وبلغ حجم نمو الميزان التجاري 53,5 مليار دولار في 2022 مرتفعاً بنسبة 96,3 ٪، وبلغ حجم نمو الصادرات 72 مليار دولار، مرتفعاً بنسبة 56,5 ٪، فيما بلغ حجم نمو الواردات 18,3 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 3,9 ٪.

وتخللت فعاليات المنتدى مجموعة من العروض التقديمية التي وفرت رؤية ثاقبة حول العديد من القضايا العالمية التي تهم القطاع، بما فيها محاضرة قدمها الشريك الأول في شركة ماكينزي، رشيد ماجيتي، تناول فيها التوقعات الاقتصادية للعام 2023 وانعكاساتها على الصناعة الكيميائية. إلى جانب حلقة حوارية بين قادة الصناعة ناقشوا من خلالها قضايا التجارة الدولية وعمليات التحول إلى الحياد الكربوني.

اتفاقيات التجارة

وتناول المجتمعون في نقاشاتهم ورقة من إصدار جيبكا بعنوان: «أهمية اتفاقيات التجارة وفوائدها على صناعة الكيميائيات في دول مجلس التعاون الخليجي» تظهر أنه إذا تم إلغاء رسوم الاستيراد على أكبر 10 منتجات كيميائية مُصدرة، بناءً على أرقام التجارة لعام 2021، فقد تصل الفوائد المقدرة للصناعة

إلى 747 مليون دولار، الأمر الذي يؤكد أهمية اتفاقيات التجارة الحرة كأداة مهمة لزيادة القدرة التنافسية لصناعة الكيميائيات الخليجية وزيادة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تعود على دول مجلس التعاون الخليجي بكامله. وفي هذا السياق، تم تنظيم جلسة حوار بإدارة تيم فيغرز، رئيس مساعدة لشؤون لتجارة الدولية والاستثمار في مجموعة بوسطن الاستشارية، ضمت مجموعة من القادة بمن فيهم؛ موسى الموسى رئيس شركة داو العربية السعودية وأحمد الصالح، مدير الأعمال العالمية في شركة إيكويت والدكتور إيفار أموزور زميل أبحاث برنامج النفط والغاز في كابسارك، الذين أكدوا على بزوغ عصر جديد للتجارة الدولية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدير بالذكر أن الصناعة الكيميائية تعد ثالث أكبر مساهم للانبعاثات في القطاع الصناعي حيث تساهم بما نسبته 14 ٪ من إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وذلك وفقاً لورقة عمل أعدها الاتحاد الخليجي للبتروكيميائيات والكيميائيات «جيبكا» بالتعاون مع دي اس اس بلس، سيتم إصدارها خلال هذا الشهر. وتؤكد الورقة أنه لا يمكن تحقيق التحول الحقيقي إلى الحياد الكربوني ما لم يتم إشراك جميع أصحاب المصلحة الخارجيين وكامل سلسلة القيمية الكيميائية مثل صانعي السياسات والموردين والعملاء والمؤسسات المالية. وبعد انتهاء المنتدى نظمت جيبكا اجتماع جمعيتها العمومية السنوي في العاصمة العمانية مسقط لاستعراض أنشطة الاتحاد خلال عام 2022 وإنجازاته الرئيسة أمام الأعضاء المشاركين كما تم إصدار تقرير جيبكا السنوي لعام 2022.

وتؤكد المملكة أن التكنولوجيا هي مفتاح حل هذا التحدي وأن الاستدامة هي نتيجة طبيعية لإطار اقتصاد الكربون الدائري الذي تدافع عنه المملكة وسوف تستمر في السعي وراءه وستأخذ زمام المبادرة وستعرض للعالم أنه يمكنها القيام بذلك ويمكن لبقية العالم اتباعه. إلى أن نجحت المملكة بالموافقة عليه أيضًا من قبل قادة مجموعة العشرين مرة أخرى في روما.

في وقت تركز المملكة على أن التكنولوجيا تعد في صميم الابتكار الحاسم في المستقبل مثل اقتصاد الهيدروجين، واستدامة الهيدروكربونات والبتروكيميائيات وأنظمة الطاقة الذكية. وستكون تكنولوجيا الابتكار أمرًا حيويًا لأن المملكة تطلق المبادرة السعودية الخضراء التي تهدف إلى توليد نصف احتياجاتها من الطاقة المحلية من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، وتؤكد على تطبيق نظم تقنيات مبتكرة في

تقنية استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه وستضطلع بدور رئيس في الجهود العالمية الرامية إلى تقليل الانبعاثات، مع ضمان استمرار تقدم العالم وازدهاره. وتعتمد تقنيات استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه على استخلاص ثاني أكسيد الكربون من المصدر أو من الهواء مباشرة، ثم يتم نقل تلك الانبعاثات وتخزينها في باطن الأرض، أو تحويلها إلى منتجات مفيدة.

ويقول خبراء الطاقة في العالم أن المملكة تتجه لتكون المشرعة في توجهات الطاقة النظيفة، وتنفذ البلاد حالياً عدة تقنيات منها تقنية استخلاص الكربون ويجري تطوير هائل لهذه التقنيات، وتؤكد المملكة ما تقوله فعلاً في تحولها الضخم للطاقة النظيفة وهي تستشهد بإنشاء مدينة نيوم المواكبة للثورة التكنولوجية الإلكترونية النظيفة التي تقوم على الطاقة الهيدروجينية وقوداً لوسائل النقل معززة بذلك جهود العالم لحماية المناخ وطبقة الغلاف الجوي لكوكب الأرض من خلال استخدامها للطاقة النظيفة بكافة أشكالها الصديقة للبيئة.

سوق النفط تتلقى مقاومة من مخاوف التباطؤ والركود .. الزيادات المتتالية للفائدة تضر بالطلب

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تسود سوق النفط الخام حالة من عدم اليقين وترقب مزيد من التطورات، خاصة بيانات تدعم انتعاش الطلب العالمي على النفط، في وقت أصبحت فيه الأسعار مقيدة بنطاق محدد، بينما تراقب السوق إجراء رفع جديد للفائدة الأمريكية، يؤثر في متغيرات القطاع.

ويعد ارتفاع الطلب الصيني المحرك الرئيس لزيادة أسعار الخام هذا العام، كما قد يؤدي انخفاض إنتاج الخام الروسي بمقدار 500 ألف برميل يوميا بسبب العقوبات الغربية على موسكو، إلى قلب التوازن في أسواق النفط العالمية.

ويقول محللون نفطيون إن التفاؤل يعود إلى سوق النفط الخام بعدما أكدت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على النفط سيصل إلى مستوى قياسي في العام الجاري، فيما تتلقى الأسعار مقاومة من مخاوف التباطؤ والركود الاقتصادي والتوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيستمر في رفع أسعار الفائدة، ما يجعل الدولار أكثر تكلفة ويقلص الطلب على النفط الخام المسعر بالدولار.

وذكروا أن أسعار النفط تتقلب باستمرار لدرجة أنه من الصعب للغاية التنبؤ بها بدقة خاصة على المدى القصير، لكن أغلب التوقعات الدولية تشير إلى ارتفاع الأسعار في وقت لاحق من هذا العام، حيث تتفق شركات تحليلات البيانات على أن هناك عاملين من شأنهما أن يدفعا الأسعار من خلال تقليص العرض ونمو الطلب وهما روسيا والصين.

وأبرز المختصون تأكيد «أوبك» في مؤتمر سيرا ويك، أنه لا توجد أي مخاوف من تحول التدفقات في تجارة النفط الخام الروسية نحو آسيا على الرغم من أن حصول روسيا على حصة سوقية أكبر بكثير في الهند

فـي العـام الماضـي قـد أدى إلـى انخفاض حصة «أوبـك» إلى أدنى مسـتوى في أكثر من عقد حيث شـهدت «أوبك» تقلص حصتها من واردات الهند من النفط الخام إلى 64.5 في المائة في 2022 من ذروة بلغت 87 في المائة في 2008.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شـركة إنرجي شـتايرمارك النمسـاوية للطاقة إن مكاسـب النفط الخام مرجحة بقوة في النصف الثاني من العام الجاري على الرغم من المضي قدما في أغلب الدول خاصة الاتحـاد الأوروبـي فـي مجال تحول الطاقـة وزيادة حصص الطاقة الجديدة في مزيـج الطاقة ولكن التقارير الدولية ترجح أن يبلغ متوسـط سـعر البرميل 90 دولارا للعام الجاري بأكمله.

ولفـت إلـى أن التوقعـات تصـب أيضا في مصلحة أن الطلـب على النفط هذا العام سـيرتفع بمقدار مليوني برميل يوميا وستشكل الصين نصف هذه الزيادة، ويساعد على ارتفاع الأسعار تقلص العرض الروسي هذا الشهر حيث يبدو أن السوق ستتجاوز تأثيرات فرض الحد الأقصى لأسعار بيع النفط الروسي من جانب كل من مجموعة الدول الصناعية السبع والاتحاد الأوروبي.

ويرى، سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون المصارف والطاقة أن تقلص العرض وتآكل الطاقة الاحتياطية الفائضة كانا محور مناقشات قيادات «أوبك» ومنتجي النفط الصخري الأمريكي في إطار اجتماعات مؤتمر «سيرا ويك « وهو ما يعني أن هذا الأمر هو الأكثر أهمية والمطروح بشدة على أجندة صناعة النفط الخام في المرحلة الراهنة، مشـيرا إلى أن القلق المرتبطة بهذا الأمر هو ما جعل بنك «جولدمان سـاكس» يراهن بقوة على ارتفاع أسعار النفط الخام هذا العام.

وأشار إلى أن الطلب الفوري تعرض لبعض الصدمات في الأيام القليلة الماضية وأبرزها البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال من الصين أو الولايات المتحدة إضافة إلى صدمات العرض مثل الكوارث الطبيعية وخفض الإنتاج من قبل كبار المنتجين في الصناعة وعلى رأسهم تحالف «أوبك+».

أمـا جـوران جيراس مسـاعد مديـر بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، فيؤكد أن الطلب تلقى ضغوطا سـلبية في الأسبوع الجاري بعدما أعلنت الصين أنها ستستهدف نموا اقتصاديا بنسبة 5 في المائة فقط هذا العام وهو

مـا عـده المراقبـون رقما مخيبا للآمال، ما أدى إلى مزيد من تقلبات أسـعار النفط، إضافة إلى ذلك أنباء عن مناقشـات في إطار مؤتمر «سـيرا ويك» تركز على مخاطر راهنة في السـوق متمثلة في العرض الشـحيح، وهو ما يمثل صدمة محتملة في الإمدادات في المسـتقبل.

بدورها، تقول ليندا تسـيلينا مدير المركز المالي العالمي المسـتدام، إن العرض المحدود سـيظل مسـيطرا على السوق على الأرجح في الشهور المقبلة، خاصة بعد أن أعلنت روسيا خفض إنتاج النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميا في آذار (مارس) الجاري، وتزامن ذلك مع إشارات صادرة عن منتجي النفط الخام إلى أن الأمريكيين وبشكل متكرر لن يعطوا الأولوية لنمو الإنتاج من النفط الخام في المرحلة الراهنة.

وسلطت الضوء على تصريحات لهيثم الغيص الأمين العام لمنظمة أوبك، أكد فيها أن النفط الروسي وجد أسواقا جديدة، وأن تحالف مجموعة «أوبك+» كان حاسما لدعم استقرار السوق ولتجنب مزيد من التقلبات، موضحة أن التقلبات شيء ليس في مصلحة المستهلكين، خاصة بعد أن تسببت الحرب في تغيير شامل في الأسواق العالمية بعد أن فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها عقوبات على الخام والمنتجات النفطية الروسية إلى جانب حد أقصى للأسعار.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، انخفضت أسعار النفط للجلسة الثانية على التوالي وسط مخاوف من أن يـؤدي مزيـد مـن الزيادات الحادة في أسـعار الفائدة الأمريكية إلى الإضرار بالطلب، بينما تنتظر السـوق مزيدا من الوضوح بشأن المخزونات.

وتراجعـت العقـود الآجلـة لخام برنت 22 سـنتا بما يعـادل 0.3 في المائة، إلـى 83.07 دولار للبرميل بحلول الساعة 07:30 بتوقيت جرينتش. وخسرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 34 سنتا أو 0.4 في المائة، لتسـجل 77.24 دولار للبرميل.

وانخفض كل من برنت وغرب تكساس الوسيط بأكثر من 3 في المائة، أمس الأول، بعد تصريحات جيروم بـاول رئيـس «الفيدرالـي الأمريكي»، بأن البنك المركزي سـيحتاج على الأرجح إلى رفع أسـعار الفائدة أكثر من المتوقع استجابة للبيانات القوية الأخيرة.

وقالت تينا تينج المحللة في «سي. إم. سي ماركتس»، «تصريحات باول عن رفع أسعار الفائدة لفترة أطول أثارت الذعر في السوق وعرضت أصولا، من بينها السلع الأساسية، للمخاطر وانخفضت بشكل حاد الليلة الماضية».

وأضافت أن المتعاملين ينتظرون أيضا بيانات عن مخزونات الخام من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بعد أن أظهرت بيانات معهد البترول الأمريكي انخفاضا في مخزونات الخام لأول مرة بعد زيادة على مدى عشرة أسابيع.

وأظهرت بيانات من المعهد أن مخزونات الخام الأمريكية تراجعت بنحو 3.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الثالث من آذار (مارس)، وفقا لمصادر السوق. وخالف التراجع توقعات تسعة محللين استطلعت آراؤهم بشأن زيادة 400 ألف برميل في مخزونات الخام.

وزادت مخزونات البنزين بنحو 1.8 مليون برميل، فيما ارتفعت مخزونات نواتج التقطير بنحو 1.9 مليون برميل، بحسب المصادر.

أوروبا تسعى لمواجهة ارتفاعات الكهرباء بـ«عقود طويلة الأجل»

الشرق الأوسط

سعى المفوضية الأوروبية إلى التوسع في عقود إمدادات الكهرباء طويلة الأجل في دول الاتحاد الأوروبي؛ لحماية الشركات والأسر من تذبذب الأسعار، بحسب مسودة خطة أولية، وفق وكالة الأنباء الألمانية.

يذكر أن أوروبا تحصل على احتياجاتها من الكهرباء بشكل أساسي من محطات الوقود الأحفوري مثل الديزل (السولار) والغاز الطبيعي والكهرباء، أو من الطاقة النووية أو محطات الطاقة المتجددة.

وبعد تقليص روسيا إمداداتها من الغاز الطبيعي إلى أوروبا عقب بدء غزوها لأوكرانيا في فبراير (شباط) من العام الماضي، ارتفعت أسعار الجملة للغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي بشدة، مما أدى إلى ارتفاعات صاروخية لأسعار الكهرباء وصدور دعوات لإصلاح سوق الكهرباء في الاتحاد.

ولمعالجة التذبذب في أسعار الكهرباء، ترغب المفوضية وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، في تشجيع عقود الكهرباء طويلة المدى التي تضمن توريد الكهرباء للعملاء بأسعار مستقرة، وتشجع على ضخ المزيد من الاستثمارات في شركات توليد الكهرباء.

وبحسب مسودة خطة المفوضية، فإنه على دول الاتحاد الأوروبي ضمان حد أدنى لسعر الكهرباء من مشروعات التوليد الجديدة، في حين يجب أن تصل أي إيرادات تزيد عن مستوى معين إلى المستهلكين.

وأضافت أن هذه الحوافز ستطبق على كل مشروعات توليد الكهرباء من الوقود غير الأحفوري، بما في ذلك محطات الطاقة النووية.

في الوقت نفسه، تقول المفوضية إن أي عقود طويلة الأجل بين شركات التوليد والمستهلكين ستكون مضمونة من جانب الحكومات؛ حتى تكون ذات جدوى اقتصادية.

كما تتضمن المسودة إجراءات لإدارة تفاوت الطلب، حيث تؤدي ذروة الطلب في السوق قصيرة الأجل إلى ارتفاع الأسعار.

ومن المقرر أن تقدم المفوضية المسودة للحكومات الأعضاء والبرلمان الأوروبي الأسبوع المقبل. وبعد ذلك ستجري مفاوضات بين البرلمان والعواصم الأوروبية من أجل الوصول إلى الصياغة النهائية حتى يمكن دخولها حيز التطبيق.

كانت شبكة خطوط نقل الكهرباء في بريطانيا، قد أعلنت تحذيراً نادراً من نقص الإمدادات أول من أمس الثلاثاء، ودعت محطات التوليد التي تعمل بالفحم للاستعداد للعمل، في ظل تضرر الإمدادات من موجة الثلوج التي تضرب البلاد.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء عن بيان صادر عن شركة «ناشيونال جريد» المشغلة لشبكة الكهرباء البريطانية، القول إن الإمدادات أقل من المستوى المطلوب بنحو 700 ميغاواط، مشيرة إلى أنها مستعدة لاستقبال 370 ميغاواط إضافية من محطات الفحم إذا لزم الأمر.

وقال آدم بيل، رئيس صنع السياسات في مؤسسة «ستون هيفن» للاستشارات: «رغم أن استخدام الفحم ليس إيجابياً إطلاقاً فإنه أفضل من انقطاع الكهرباء. والآن، في وسط أزمة طاقة، من الحكمة أن نقوم بذلك».

إلى ذلك، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا لأعلى مستوياتها خلال أسبوعين، خلال تعاملات أمس، حيث أوقفت الإضرابات واردات الغاز الطبيعي المسال في فرنسا، وضربت موجة من الطقس البارد الجزء الشمالي من القارة الأوروبية.

وارتفعت العقود الآجلة المعيارية بنسبة تصل إلى 4.3 في المائة، حيث أخذ المتداولون في الاعتبار تأثير نقص الإمدادات في سوق تواجه بالفعل نقصاً في تدفقات الغاز من روسيا.

وارتفعت العقود الآجلة الهولندية للغاز الطبيعي، المعيار القياسي الأوروبي للغاز، بنسبة 2.3 في المائة لتصل إلى 44.37 يورو للميغاواط في الساعة، بحلول الساعة 9:35 صباح الأربعاء، في أمستردام. كما ارتفعت العقود الآجلة البريطانية للغاز الطبيعي بنسبة 2.9 في المائة.

النفط يواصل التراجع بفعل مخاوف رفع الفائدة

الشرق الأوسط

انخفضت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الأربعاء، مواصلة الخسائر للجلسة الثانية على التوالي مدفوعة بمخاوف من أن يؤدي المزيد من الزيادات الحادة في أسعار الفائدة الأميركية إلى الإضرار بالطلب، بينما تنتظر السوق مزيدا من الوضوح بشأن المخزونات.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 91 سنتا، بما يعادل 1.1 في المائة، إلى 82.38 دولار للبرميل بحلول الساعة 1411 بتوقيت غرينتش. وخسرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.11 دولار أو 1.4 في المائة لتسجل 76.47 دولار للبرميل.

وانخفض كل من برنت وغرب تكساس الوسيط بأكثر من 3 في المائة يوم الثلاثاء بعد تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي جيروم باول بأن البنك المركزي سيحتاج على الأرجح إلى رفع أسعار الفائدة أكثر من المتوقع استجابة للبيانات القوية الأخيرة.

وقالت تينا تينج المحللة في سي. إم. سي ماركتس، وفق رويترز: «تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (جيروم) باول عن رفع أسعار الفائدة لفترة أطول أثارت الذعر في السوق وعرضت أصولا، من بينها السلع الأساسية للمخاطر وانخفضت بشكل حاد الليلة الماضية». وخفض أمس، بنك باركليز توقعاته لأسعار النفط في 2023 ويرجع ذلك جزئيا إلى مرونة الإنتاج الروسي أكثر من المتوقع، وقال إن السوق ربما تنزلق إلى عجز في النصف الثاني من العام بسبب تنامي الطلب في الصين.

وخفض البنك متوسط توقعاته لخامي برنت وغرب تكساس الوسيط بواقع ستة دولارات لبرميل خام برنت ليصل سعره إلى 92 دولارا وسبعة دولارات لبرميل غرب تكساس الوسيط ليبلغ سعره 87 دولارا.

وتوقع البنك أيضا أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 97 دولارا للبرميل في العام المقبل، بينما سيكون سعر خام غرب تكساس الوسيط 92 دولارا للبرميل.

وقال محللون إن السوق ربما تشهد عجزا بما يصل إلى 500 ألف برميل يوميا في النصف الثاني من العام، مع تعافي الصين من قيود الجائحة وتباطؤ نمو الإمدادات من خارج مجموعة أوبك بلس.

وقال هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، في مؤتمر سيرا ويك، إن طلب الصين على النفط ربما يزيد 500 ألف برميل يوميا إلى 600 ألف برميل يوميا في 2023، مع ارتفاع الطلب

العالمي 2.3 مليون برميل يوميا في 2023. وفي الوقت ذاته، عدل بنك باركليز تقديراته للطلب في 2023 بزيادة بلغت 150 ألف برميل يوميا، ومن أسباب ذلك تحسن توقعات النمو إلى حد ما في الولايات المتحدة وأوروبا. ويتوقع البنك زيادة 900 ألف برميل يوميا في الطلب الصيني هذا العام. واتفقت دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا على فرض سقف أسعار على النفط الروسي أواخر العام الماضي، بهدف حرمان موسكو من مصدر لتمويل حربها على أوكرانيا.

وقال البنك إن خطر التباطؤ في النشاط الاقتصادي الأوسع ما زال قائما بسبب ثبات النشاط الصناعي واستمرار التشديد النقدي.

ألمانيا تحذر من تقارير الهجوم على خط أنابيب نورد ستريم

الوطن

أعرب وزير الدفاع الألماني عن حذره بشأن تقارير إعلامية عن تورط مجموعة مؤيدة لأوكرانيا في تفجير خط أنابيب الغاز نورد ستريم في بحر البلطيق العام الماضي، وقال وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس إنه قرأ التقارير الإخبارية «باهتمام كبير»، لكنه حذر من استخلاص استنتاجات متسرعة.

وقال للصحفيين في ستوكهولم: «نحتاج إلى التفريق بوضوح بين ما إذا كانت جماعة أوكرانية تصرفت بأوامر من أوكرانيا أم دون علم الحكومة».

إعادة التخريب

وذكرت صحيفة دي تسايت اليومية الألمانية ومحطات البث العامة (ARD) و(SWR) أن المحققين تمكنوا إلى حد كبير من إعادة بناء كيفية تخريب خطوط الأنابيب من روسيا إلى ألمانيا ليلة 26 سبتمبر 2022، نقلاً عن عدة مسؤولين لم تسمهم، وأفادت وسائل الإعلام أن خمسة رجال وامرأة استخدموا يختًا استأجرته شركة مملوكة لأوكرانيا في بولندا لتنفيذ الهجوم، وأكد ممثلو الادعاء الفيدراليون في ألمانيا أنه تم تفتيش زورق في يناير.

المعلومات الاستخبارية

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن مسؤولين أمريكيين راجعوا المعلومات الاستخباراتية التي أشارت إلى أن جماعة موالية لأوكرانيا كانت وراء التفجيرات، ونفت الحكومة الأوكرانية أي دور لها.

وفي حديثه على هامش اجتماع لوزراء دفاع الاتحاد الأوروبي، أكد بيستوريوس أن بعض الخبراء أثاروا أيضًا

إمكانية ما يسمى بعملية العلم الكاذب من قبل مجموعة تتظاهر بأنها أوكرانية، وقال «لن تكون هذه هي المرة الأولى في تاريخ مثل هذه الأحداث.. على هذا النحو، أنا أمتنع عن استخلاص استنتاجات مبكرة».

معلومات موثوقة

ولدى سؤاله عما إذا كانت التقارير يمكن أن تقوض الدعم الغربي لأوكرانيا، قال بيستوريوس إنه يفضل الرد بمجرد حصوله على معلومات موثوقة، وأضاف: «أي شيء آخر هو افتراض».

ورفض وزير الدفاع الأوكراني أوليكسي ريزنيكوف التلميحات القائلة إن الهجوم ربما يكون بأوامر من كييف، وقال للصحفيين في ستوكهولم «إنها بمثابة مجاملة لقواتنا الخاصة، لكن هذا ليس نشاطنا».

وبحسب تقارير إعلامية ألمانية، استخدم المشتبه بهم جوازات سفر مزورة عند استئجار القارب الذي انطلق من ميناء روستوك الألماني، وشكلت المجموعة قبطانًا واثنين من الغواصين ومساعدين للغوص وطبيبًا.

ورفض مكتب المدعي العام الاتحادي التعليق مباشرة على التقارير، لكنها أكدت أن المحققين أجروا بحثًا في الفترة من 18 إلى 20 يناير «فيما يتعلق بتأجير قارب مشبوه».

وقال مكتب الادعاء في رسالة بالبريد الإلكتروني إلى إحدى الوكالات: «هناك شك في أن القارب المعني كان ينقل عبوات ناسفة انفجرت في 26 سبتمبر 2022، على خطي أنابيب نورد ستريم 1 ونورد ستريم 2»، وأضاف «تقييم الآثار والأشياء المضبوطة مستمر».

وأوضح أن «هوية الجناة ودوافعهم موضع تحقيقات مستمرة.. وفي الوقت الحالي، ليس من الممكن الإدلاء بأي تصريحات موثوقة حول هذا الموضوع، لا سيما فيما يتعلق بمسألة سيطرة الدولة».

وقال ممثلو الادعاء: «في سياق التحقيق الإضافي، ستتم متابعة كل ما يؤدي إلى توضيح وقائع القضية.. لا توجد أسباب للشك في موظفي الشركة الألمانية التي استأجرت السفينة».

رفض التعليق

ورفض المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيربي، التعليق على تقرير نيويورك تايمز، مشيرًا إلى أن التحقيقات التي تجريها الدنمارك وألمانيا والسويد لا تزال نشطة.

وقال: «نحن بحاجة إلى ترك هذه التحقيقات تنتهي.. وعندها فقط يجب أن ننظر في إجراءات المتابعة التي قد تكون أو لا تكون مناسبة».

ووصف المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف التقارير الإعلامية التي تزعم تورط أوكرانيا في تفجيرات نورد ستريم بأنها تلاعب منسق يهدف إلى التستر على منظمي الهجوم.

هجوم إرهابي

وقال بيسكوف في تصريحات نقلتها وكالة أنباء ريا نوفوستي الحكومية «من الواضح أن العقول المدبرة للهجوم الإرهابي يريدون تشتيت الانتباه».

واتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومسؤولوه الولايات المتحدة بتفجير خط الأنابيب، الذي وصفوه بأنه هجوم إرهابي، وأشار بيسكوف مرة أخرى إلى أن روسيا مُنعت من الوصول إلى أدلة من التحقيق، ودعا إلى تحقيق دولي شفاف.

تطورات آخرى

- لطالما كان خط أنابيب نورد ستريم 1 و2 هدفًا لانتقادات الولايات المتحدة وبعض حلفائها، الذين حذروا من أنهم يشكلون خطرًا على أمن الطاقة في أوروبا من خلال زيادة الاعتماد على الغاز الروسي.

- أوقفت ألمانيا التصديق على (نورد ستريم 2)، الذي لم يتم تفويضه بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

- أوقفت موسكو تدفق الغاز في نورد ستريم قبل أسبوع من الهجوم. قالت شركة جاسوني الهولندية لنقل الغاز وتخزينه إنها لا تتوقع عودة خطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2 إلى الخدمة في أي وقت قريب، وألغت استثماراتها التي تقدر بملايين اليورو في المشروع.

تصعيد أميركي جديد لمساومة أوبك.. القانون المثير للجدل يطل برأسه من جديد في مجدي

الطاقة

عادت محاولات أميركية إلى تصعيد موقفها الرافض لسياسات منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، من خلال تقديم مشروع القانون المعروف بـ«لا أوبك» في اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ.

وفي هذا الإطار، قرّر مجموعة من أعضاء اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ من الحزبيْن إعادة تقديم التشريع، اليوم الأربعاء 8 مارس/آذار (2023)، للضغط على منظمة البلدان المصدرة للنفط، لوقف إجراءات خفض الإنتاج، وفق بيان منشور على الموقع الإلكتروني للسناتور الجمهوري تشاك غراسلي.

ويعتقد أعضاء اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ -وفي مقدمتهم السناتور الجمهوري تشاك غراسلي والسناتورة الديمقراطية إيمي كلوبوشار- أن هذه الخطوة ستعزّز العدالة والاستقرار في سوق النفط العالمية، من خلال السماح للحكومة الفيدرالية باتخاذ إجراءات ضد تثبيت الأسعار من قبل أوبك.

التصدي لمنظمة أوبك

يزعم أعضاء اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ أن منظمة أوبك متواطئة لتحديد أسعار النفط، وأدى ذلك إلى حالة عدم اليقين في الأسواق، وارتفاع الأسعار للمستهلكين في جميع أنحاء العالم.

وقالت اللجنة إن أوبك بحاجة إلى معرفة التزامها بوقف السلوك المناهض للمنافسة.

وأضافت أنها ستواصل العمل لتطوير موارد الطاقة المحلية النظيفة والمتجددة والبديلة في الولايات المتحدة، إلى جانب الالتزام بتلبية متطلبات الطاقة في البلاد مع تقليل الاعتماد على النفط المستورد، خاصة عندما يكون سعره مصطنعًا وغير قانوني.

وقال السناتور الجمهوري تشاك غراسلي: «إن مشروع القانون يبرز لأعضاء أوبك أننا لن نتسامح مع انتهاكاتهم الصارخة لمكافحة الاحتكار».

أهمية المنافسة

أوضحت السناتورة الديمقراطية إيمي كلوبوشار، أن المنافسة في أسواق النفط العالمية تساعد على ضمان دفع الأسر الأميركية أسعارًا معقولة في محطات الوقود.

وأضافت أن وزارة العدل -بموجب القانون الحالي- لا تستطيع منع أوبك من التلاعب بالأسعار، في حين سيسمح «لا أوبك» للولايات المتحدة بتطبيق قوانين مكافحة الاحتكار ضد أكبر 13 دولة منتجة للنفط.

وقالت: «لا أحد فوق القانون.. ومع ذلك تبدي منظمة أوبك استعدادها للانخراط في وسائل غير قانونية ومناهضة للمنافسة، لإثراء أعضائها على حساب المستهلكين، وقد حان الوقت لتغيير ذلك».

بينما قال رئيس اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ ديك دوربين، إن كبريات شركات النفط تقدّم المكاسب والأرباح على المستهلكين، على غرار قرار أوبك+ خفض سقف الإنتاج أواخر عام 2022.

وأضاف أن مشروع القانون سيُسهم في التصدي لتثبيت الأسعار من قبل أوبك، ووضع حد لسلوكها المناهض للمنافسة، إلى جانب خفض أسعار الطاقة للأسر.

واستطرد موضحًا: «لقد شهدنا تقدمًا كبيرًا من الحزبين بشأن هذه المسألة في الكونغرس، بما في ذلك تصويت 17 مقابل 4 في اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ بشأن التشريع».

السماح برفع دعاوى قضائية

تسيطر منظمة أوبك على أكثر من 73٪ من احتياطيات النفط الخام في العالم.

وفي حالة إقرار مشروع القانون «لا أوبك»، سيسمح لوزارة العدل برفع دعاوى قضائية ضد أعضاء أوبك

لانتهاكات مكافحة الاحتكار.

وأثارت محاولات عدة لتمرير قانون «لا أوبك» على مدى أكثر من عقدين قلق المملكة العربية السعودية.

فقد سبق أن أشار مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إلى استعمال أميركا قانون «لا أوبك»، في محاولة منها للتصدي إلى قرار خفض سقف الإنتاج.

وقال الحجي إن القانون قد يُمرّر في أي لحظة، لا سيما أنه لا يحتاج إلا إلى التصويت عليه وتوقيع من الرئيس الأميركي جو بايدن.

وأوضح أن القانون سبق تمريره مرتين داخل الكونغرس ومجلس الشيوخ، مرة في عهد الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش، لكنه تجاهله، ومرة أخرى في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، الذي تجاهله -أيضًا-.

وأضاف الحجي أن الرئيس السابق دونالد ترمب كان مشجعًا للقانون، وذكره في كتاب نشره قبل 2011، أي قبل أن يصبح رئيسًا للولايات المتحدة، لكنه غيّر موقفه خوفًا من تأثر العلاقات الأميركية السعودية.

وتابع الحجي أن المشكلة في هذا القانون أنه ينص على تمريره بأغلبية الثلثيْن في الكونغرس ومجلس الشيوخ، ويحرم الرئيس من استعمال حق الفيتو، ومن ثم يصبح قانونًا حتى في حالة عدم موافقة الرئيس الأميركي.

وأشار الحجي إلى أنه في حالة تمرير القانون قد يستطيع الرئيس الأميركي جو بايدن استغلاله للمساومة مع دول الخليج.

قطاع الطاقة في السعودية يشهد قصص نجاح 6 نماذج نسائية

ياسر نصر

الطاقة

لـم يكـن قطـاع الطاقة في السـعودية بمعزل عن التحـولات الاقتصادية والتنموية الضخمة التي تشـهدها المملكـة، وكذلـك التغيـرات العالميـة التي فتحت المجال أمام المرأة لمنافسـة الرجال في شـتى القطاعات.

وكانت الكلمات التي أدلى بها وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان خلال مؤتمر الأمن السيبراني في نوفمبر/تشرين الثاني (2022)، حول دور النساء في النهضة الاقتصادية بالمملكة خير دليل على ذلك.

وقـال المسـؤول الأول عـن قطـاع الطاقـة فـي السـعودية وقتهـا: «علـيّ أن أعتـرف، لقد جعلتُ من النسـاء قضية لي، انظري كم من النسـاء لدينا اليوم في جيشـنا»، مضيفًا في رسـالة إلى محاوِرته: «انظري إليهنّ (الموظفات) كلهن محتشـمات ويرتدين الحجاب، تلك العقول لا يحدّها رداء.. ما يحدد ذلك تلقّيك للتعليم والتدريب، وكيـف تدافع عن حقوقك».

نساء الطاقة في السعودية

ارتبطت العديد من الأسماء النسائية البارزة في السعودية بشركة أرامكو العملاقة التي وضعت إستراتيجية طموحة لتمكين المرأة في المملكة، وفتحت المجال أمام تدريبها وتولّيها العديد من المناصب القيادية.

ولم تتوقف مشاركة نساء الطاقة في السعودية عند النفط والغاز فقط، بل تعدّتها إلى الطاقة المتجددة، والمشـاركة فـي وضـع القـرارات الاقتصاديـة لتنويـع مصـادر دخـل المملكـة بحيـث لا تعتمـد فقـط علـى الهيدروكربونـات، وصـولًا إلـى اختبارهـا سـفيرة في المنظمـات الدولية المعنيـة بالطاقة.

لم يعد قطاع الطاقة في السعودية حكرًا على الرجال كما يتصور بعضهم، بل إن النساء أصبحن مهندسات فـي حقـول النفط، وعالمات في مراكز البحوث والتطوير، وسماسـرة فـي مجال الطاقة، ومخترعات يبتكرن

أعمالًا ومنتجات جديدة ثورية.

ووفقًا لآخر إحصائية، قدّمت النساء العاملات في أرامكو السعودية أكثر من 170 براءة اختراع في السنوات الأخيرة.

رانيا نشار

تعدّ مستشارة محافظ صندوق الاستثمارات السعودي رانيا نشار واحدة من أبرز النساء في المملكة، إذ احتلّت المرتبة الـ47 في قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط 2023.

ويعدّ صندوق الاستثمارات العامة السعودي ذراع المملكة لتنويع مصادر الدخل، وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2060.
ويتملك صندوق الاستثمارات العامة نحو 4٪ من أسهم شركة أرامكو السعودية، فضلًا عن إسهامه واستحواذه على عدد من الشركات العاملة في مجال الطاقة المتجددة، والسيارات الكهربائية.

تولّت نشار منصبها الحالي -رئيسة للإدارة العامة للالتزام والحوكمة بالصندوق- في فبراير/شباط 2021، ولديها أكثر من 20 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.

تشغل عضوية مجلس إدارة إس تي سي، ومجموعة تداول السعودية، والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، والهيئة السعودية للفضاء، والاتحاد السعودي للبولو.

عُيّنت مستشارة لمحافظ صندوق الاستثمارات العامة السعودي في ديسمبر/كانون الأول 2020، وكانت سابقًا الرئيسة التنفيذية لمجموعة سامبا المالية منذ 2017، حتى استقالتها في ديسمبر/كانون الأول 2020، لتكون أول سعودية ترأس قطاعًا مصرفيًا في المملكة.

خلال رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين، ترأّست نشار مجلس سيدات الأعمال في مجموعة أعمال القمة وتحالف إمباور G20.

يستهدف صندوق الاستثمارات العامة السعودي رفع حجم أصوله تحت الإدارة إلى نحو 4 تريليونات ريال (1.07 تريليون دولار) بنهاية عام 2025.

ويعمل الصندوق على التوسع في المشروعات الخضراء المؤهلة في قطاعات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للموارد المائية، ومكافحة التلوث، والمباني الخضراء، ووسائل النقل النظيف.

ويمتلك صندوق الاستثمارات السعودي عددًا من الاستثمارات الإستراتيجية في قطاعات منخفضة الكربون، مثل السيارات الكهربائية، ومشروعات الطاقة الشمسية، التي يهدف الصندوق منها لتطوير 70٪ من قدرة توليد الطاقة المتجددة في المملكة بحلول عام 2030.

كما يمتلك استثمارات متعددة في قطاع الطاقة المتجددة، مثل شركة أكوا باور ومشروع سدير للطاقة الشمسية ومشروع شعيبة للطاقة الشمسية وقطاع المركبات الكهربائية من خلال الاستثمار في شركة السباقات البحرية الكهربائية المحدودة» إي 1 سيرس»، ولوسيد موتورز، وسير.

شيلا الرويلي

حلّت الرئيسة التنفيذية لشركة وصاية العالمية للاستثمار شيلا الرويلي في المرتبة 60 في قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط لعام 2023.

وقادت الرويلي تأسيس شركة وصاية التابعة والمملوكة بالكامل لأرامكو السعودية، في عام 2017، إذ تعمل الشركة في مجال تقديم خدمات الدعم المالي، والاستثمار في المحافظ المالية وصناديق المعاشات التابعة لعملاقة النفط السعودي.

انضمت الرويلي إلى أرامكو عام 1998، وشغلت مناصب عديدة في قطاعات مختلفة، كالتمويل والتجارة والاستثمار وإدارة المخاطر والتخطيط واقتصادات الطاقة، وتولّت منصبها الحالي في يناير/كانون الثاني 2019.

تشغل الرويلي أيضًا عضوة مجلس إدارة شركة أرامكو فينتشرز، الذراع الاستثمارية لشركة أرامكو، إذ

تشرف على صندوق الاستدامة صندوق الاستدامة الذي تبلغ قيمته 1.5 مليار دولار، والذي يهدف لتحقيق طموحات أرامكو في الحياد الكربوني من النطاق 1 و 2 عبر أصولها المملوكة بالكامل بحلول عام 2050، وتطوير أعمال جديدة للوقود منخفض الكربون، وتعزيز الأهداف البيئية.

كما تشغل عضوية مجلس إدارة لجنة الاستثمار في «نيوم»، التي تعدّ أحد المشروعات الكبرى لصندوق الاستثمارات السعودي، لبناء مدينة متكاملة تجسِّد مستقبل الابتكار في الأعمال والمعيشة والاستدامة.

وفي يونيو/حزيران 2022، أصبحت الرويلي أول امرأة تنضم إلى مجلس إدارة البنك المركزي السعودي، وكانت قد اختيرت في 2021 ضمن قائمة هارت إنرجي لأفضل 25 امرأة مؤثرة في مجال الطاقة.

بسمة الميمان

وضعت السياحة المستدامة بسمة الميمان في المرتبة الـ79 ضمن أقوى 100 امرأة عربية لعام 2023.

وتعدّ المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط في منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أول امرأة خليجية تتولى منصبًا قياديًا في منظمة السياحة العالمية، وأول امرأة تقود دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة السياحة العالمية.

اختيرت الميمان عضوًا في مجلس إدارة مبادرة السياحة المستدامة والقضاء على الفقر التابعة لمنظمة السياحة العالمية، وعضوة مؤسسة في لجنة البرنامج والميزانية التابعة للمجلس التنفيذي للشرق الأوسط.

تحت إدارتها افتُتِحَ أول مكتب إقليمي لمنظمة السياحة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط «الرياض، المملكة العربية السعودية».

تعدّ السياحة المستدامة واحدة من أبرز الخطط والبرامج التي تعوّل عليها السعودية في تنويع مصادر دخلها، إذ تعتزم تنفيذ عدد من المشروعات العملاقة، وفي مقدمتها مشروع البحر الأحمر.

ويُعَد مشروع البحر الأحمر، الذي يترقب استقبال أول زوّاره خلال العام الجاري، وجهة سياحية فاخرة تعمل

على استحداث معايير جديدة للتنمية المستدامة، والاستعانة بوسائل نقل نظيفة.

وتُعدّ شركة البحر الأحمر -المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي- واحدة من الشركات التي تعوّل عليها المملكة في خطّتها لتقديم حلول مستدامة، وتأسست الشركة لتقود عملية تطوير «مشروع البحر الأحمر».

وعند اكتمال وجهة «البحر الأحمر»، ستضم 50 منتجعًا، وتوفر 8 آلاف غرفة فندقية وأكثر من 1000 عقار سكني عبر 22 جزيرة و6 مواقع داخلية، كما ستشمل الوجهة مطارًا دوليًا، ومرسى فاخرًا، وملعبًا للغولف، ومرافق ترفيهية، وللبيع بالتجزئة.

ومن المقرر أن يعتمد مشروع البحر الأحمر على الطاقة الشمسية بنسبة ٪100، ما يوفر ما يزيد على 500 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون تدخل الغلاف الجوي سنويًا.

اعترف البنك الدولي ببسمة الميمان بصفتها واحدة من أصغر الرؤساء التنفيذيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2020، في مايو/أيار 2021، افتتحت منظمة السياحة العالمية مكتبها الإقليمي الأول للشرق الأوسط في الرياض، المملكة العربية السعودية.

في العام نفسه، أنشأت الميمان أكاديمية السياحة العالمية في السعودية، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية.

نبيلة التونسي

تعدّ نبيلة مكي التونسي، القيادية السابقة في شركة أرامكو، واحدة من أبرز نساء قطاع الطاقة في السعودية.

شغلت نبيلة التونسي، المولودة عام 1959 في الرياض، العديد من المناصب داخل عملاقة النفط السعودية، وكان آخر منصب تقلّدته هو كبيرة المهندسين في أرامكو، كما شغلت منصب مديرة قطاع الهندسة في

مشروع مصفاة رأس تنورة العملاق، الذي بلغت تكلفته 25 مليار دولار.

واختيرت ضمن قائمة أفضل 25 امرأة ذات أثر فعال في إدارة المشروعات على مستوى العالم لعام 2006، من قبل معهد إدارة المشروعات الأميركي، الذي يضم 200 ألف عضو من جميع أنحاء العالم.
نشأت التونسي في مدينة الرياض حتى عمر الـ17، قبل أن تغادرها إلى الولايات المتحدة، وحصلت هناك على البكالوريوس في الهندسة الكهربائية والحاسب من جامعة بروتلاند عام 1980، والماجستير في هندسة الحاسب الآلي من جامعة أريغون، كما نالت شهادة برنامج العمل التنفيذي من «جامعة ستانفورد لإدارة الأعمال» الأميركية عام 2007، وشهادة برنامج التطوير الإداري من جامعة فرجينيا عام 2004.

بدأت عملها في أرامكو السعودية عام 1982، مهندسة نظم معلومات، بعد حصولها على درجة الماجستير، وبعد أن نمت معرفتها بأعمال بالشركة، التحقت بقطاع أعمال الهندسة وإدارة المشروعات في مارس/آذار 1984.

تدرّجت في العديد من المناصب، إذ عملت مهندسة مشروعات، ومهندسة مراقبة أساليب التصنيع، ومهندسة مشروعات أعلى، ورئيسة وحدة الخدمات الفنية لمراقبة أساليب التصنيع، ورئيسة وحدة تخطيط نظم الشبكات الكهربائية وتقنية المعلومات.

ترأّست في عام 1996 قسم تخطيط مرافق تقنية المعلومات والشبكات الكهربائية، كما أشرفت على مشروع للحدّ من استهلاك الشركة للطاقة الكهربائية، وبالإضافة إلى تحقيق المشروع خفضًا في استعمال أرامكو للكهرباء، وفَّر طريقة حديثة لتحقيق إيرادات كبيرة، إذ بدأت الشركة بتوليد الكهرباء بطريقة التوليد المزدوج، إذ تُستَعمَل طاقة الحرارة التي كانت تذهب هدرًا في طرق التوليد الأخرى.

خلال مسيرتها الممتدة لأكثر من 35 عامًا داخل أرامكو، حصدت العديد من الجوائز، من بينها جائزة المهندس المميز من أكاديمية جامعة ولاية أوريغون، واختيرت واحدة في قائمة أكثر 25 امرأة تأثيرًا في إدارة المشروعات من مجلة معهد الإدارة المشروعات عام 2012، وجائزة أقوى امرأة عربية في الإدارة التنفيذية من فوربس الشرق الأوسط عام 2014، وجائزة أفضل 25 امرأة ذات أثر فعال في إدارة المشروعات

على مستوى العالم من معهد إدارة المشروعات الأميركي عام 2006، وجائزة مشروع رأس تنورة المتكامل.

هدى الغصن

تعدّ هدى محمد الغصن أول امرأة سعودية تتولى منصبا قياديًا في شركة أرامكو، أكبر منتج للنفط في العالم، منذ عملها في الشركة عام 1981، حتى وصلت إلى منصب المدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية في الشركة.

أحدثت الغصن، الحاصلة على البكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة الملك سعود وماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في واشنطن، نقلة نوعية في أرامكو، بالتحاق نحو 8 آلاف امرأة سعودية مؤهلة للعمل بعملاقة النفط السعودي.

بدأت الغصن مسيرتها داخل أرامكو عام 1981، واختيرَت أفضل سيدة أعمال لعام 2015 في حفل جوائز إنجازات الأعمال العربية، كما حلّت في المركز الرابع بصفتها أقوى امرأة عربية في مجال الإدارة التنفيذية ضمن تصنيف «مجلة فوربس» عام 2014.

خلال عام 2015 م، حصلت على جائزة أفضل سيدة أعمال في حفل الجوائز العربية، وفي 2016، حصلت على جائزة المرأة في القيادة من غرفة التجارة الأميركية الثنائية، وفي عام 2017، نالت جائزتين، الأولى كانت عن التميز للقيادات النسائية في الشرق الأوسط، والثانية عن التميز من مجلس المرأة العربية للمسؤولية الاجتماعية.

في مطلع يناير/كانون الثاني (2018)، أسدلت هدى الغصن الستار عن مسيرة استمرت نحو 37 عامًا من العطاء والعمل والمسيرة المهنية الحافلة بكثير من التحديات والإنجازات في أرامكو السعودية.

أشاد الرئيس التنفيذي للشركة أمين الناصر بجهود هدى الغصن، مؤكدًا أنها تركت بصمات فنانة حقيقية على عملها الذي تصدّت فيه لرسم ملامح قطاع الموارد البشرية.

وتشغل الغصن عضوية عدد من المجالس الإدارية، بما فيها مجلس إدارة شركة ينبع أرامكو سينوبك

للتكرير، وشركة أرامكو السعودية للتطوير، وشركة جونز هوبكنز أرامكو للرعاية الصحية، وشركة أرامكو السعودية لإدارة الاستثمارات، وشركة أرامكو آسيا، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

يأتي ذلك بالإضافة لدورها رئيسة لمجلس أمناء الجمعية العربية لإدارة الموارد البشرية، وعضويتها في المجلس الاستشاري لمركز القيادة في الشركة السعودية للكهرباء، والمجلس الاستشاري للمرأة.

هيفاء الجديع

لم تتوقف مشاركة نساء الطاقة في السعودية على العمل في الشركات والإسهام بدور استشاري فقط، بل وصلت إلى منصب سفيرة للمملكة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية.

وتمثّل هيفاء الجديع مثالًا بارزًا لذلك، إذ اختيرَت مطلع العام الجاري لتكون رئيسة بعثة السعودية إلى الاتحاد الأوروبي ،وإلى الجمعية الأوروبية للطاقة الذرّية.

يأتي اختيار الجديع للمهمة في وقت تسعى فيه السعودية إلى تنفيذ برنامجها النووي لتوليد الكهرباء، إذ طرحت خلال في 2022 أول مشروع يُتوقع أن يدخل حيز التشغيل قبل 2030.

تستهدف المملكة العمل مع الدول المتقدمة، خاصة في أوروبا، والتي ستكون الجديع سفيرة بها، إلى تعزيز الشراكة في مجالات الطاقة المتجددة والنووية والهيدروجين النظيف، ضمن خطّتها لتحوّل الطاقة.
حصلت الجديع على درجة الماجستير في حل النزاعات والتفاوض من جامعة كولومبيا، وكذلك درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة سيراكيوز، والبكالوريوس في الصحافة من جامعة سيراكيوز.

وعملت هيفاء الجديع –التي وُلدت في الرياض ونشأت في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة- في مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومثّلت المملكة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، كما أشرفت على الإدارة العامة للعلاقات الدولية في وزارة السياحة السعودية.

يشار إلى أن السعودية وضعت خطة لإنتاج 17 غيغاواط من الطاقة النووية بحلول عام 2040، ما يضع على

الجديع مسؤولية كبيرة في تعزيز تعاون المملكة مع الجمعية الأوروبية للطاقة الذرّية.

ومن المقرر أن تتخذ الرياض خطوات جادة خلال العام الجاري 2023 لتنفيذ أول مشروعات الطاقة النووية في السعودية الذي سيكون من مفاعلَين بسعة مجمّعة تبلغ 3.2 غيغاواط.

كانت «الجديع» أحد أعضاء الفريق التنفيذي الثمانية في المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام، وشغلت منصب الرئيس التنفيذي لـ«إس آر إم جي ثينك» SRMG Think، وهو قسم دراسات أسّسته الشركة حديثًا.

ويهتم قسم الدراسات بتقديم وجهات النظر والتحليلات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاقتصاد والجغرافيا والسياسة الخارجية والشأن الاجتماعي للمنطقة.

ترى هيفاء الجديع أن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي أطلقتها المملكة في عام 2021، أهم مبادرة مناخية على المستوى الإقليمي.

وتؤكد أن دول الخليج تمتلك العديد من عوامل التمكين لنشر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الموارد المتجددة الكبيرة من حيث مستويات الإشعاع الشمسي المرتفعة بصورة متوقعة، وسرعة الرياح، علاوة على ذلك، فإن الدعم الحكومي لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة وتطويرها في دول الخليج يساعد بتحويل هذه الوفرة من موارد الطاقة المتجددة إلى مشروعات ضخمة.

شكراً